رد على مقال[1] :

ما وراء « المدرك الحسى »

بقلم

محمود أمين العالم

١ — تسود اليوم فى بعض الأوساط الأكاديمية اتجاهات إطلاقية تزمتية تذكرنا باتجاهات مماثلة كانت سائدة فى القرن الثامن عشر نتيجة لسيادة النظرية الجبرية الميكانيكية فى العلم آنذاك . إلا أن هذه الاتجاهات الحديثة يمكن أن ترد إلى عاملين : ١ — عدم هضم النتائج الفيزيائية الحديثة ٢ — المتناقضات فى مجتمعاتنا البورجوازية الحديثة وما تثيره لدى الفرد من اتجاهات فكرية نكوصية . ومن أخطر هذه الاتجاهات شأناً المدرسة المسماة « بالوضعية المنطقية » التى تكاد أن تصبح ديناً جديداً لدى طائفة من الشباب فى بعض جامعات إنجلترا خاصة ؛ حتى لقد أصبح كتاب الأستاذ آير — وهو من كبار مشايعى هذه المدرسة — المسمى « اللغة والصدق والمنطق » إنجيلا فلسفياً بين شباب جامعة أكسفورد منذ نهاية الحرب الأخيرة .

وهذه المدرسة هدفان أساسيان ومنهج . أما الهدفان فهما :

١ — تحديد أساس سليم للمعرفة العلمية .

٢ — استبعاد كافة العناصر الميتافيزيائية من قضايا التعبير اللغوى .

ومنهجها إلى ذلك التحليل المنطقى لكافة القضايا والتصورات التعبيرية . ولنعرض أولا لهذا المنهج عرضاً سريعاً خالياً من رموزه الاصطلاحية الرياضية ثم نتبين بعد ذلك مقدار صدق محاولته فى تحقيق هدفيه .

٢ — فى سنة ١٨٥٤ أصدر العالم الإنجليزى Boole كتابه « قوانين الفكر » وعلى الرغم من أن Boole لم يقصد بكتابه هذا إلى أبعد من التعرف على قوانين

(١) للدكتور زكى نجيب محمود بعنوان « المدرك الحسى » بمجلة علم النفس. أكتوبر ١٩٤٩ ص ٢٣٧

الفكر إلا أنه اعتبر أول كتاب كتب بحق عن الرياضيات البحتة ، وإن يكن خاصاً بالمنطق الصورى . وهنا تجمّ خطورته باعتباره المبشر الأول بمدرسة المنطق الرياضى أو الرمزى التى تستمد منها الوضعية المنطقية منهجها التحليلى كما سنرى . وحول هذا الترابط الذى كشف عنه كتاب Boole بين المنطق والرياضة بدأت سلسلة من الدراسات استطاعت أن تنتهى بنجاح إلى أن جميع فروع الرياضة من حساب وتحليل وهندسة إنما تقوم على ترابط الأفكار الأولية للمنطق الصورى . وبهذا أمكن استخلاص كافة القضايا الرياضية من البديهيات المنطقية العامة مثل القياس وقواعد الاستدلال الأخرى . ولا نقصد بالمنطق هنا المنطق الصورى القديم كما خلفه لنا أرسطو . وإنما نقصد منطق الإضافات عامة كما عرضه شارل بيرس وأرنست شرودر . فنحن نعرف أن الإضافة الوحيدة بين قضايا المنطق القديم كانت إضافة اندراج ذات صورة واحدة هى صورة (الموضوع — المحمول) ، وكانت الرابطة بينهما رابطة الكينونة (التى لا يعبر عنها فى القضية العربية) . إلا أن رواد المنطق الحديث تبينوا أن الاقتصار على هذه الإضافة الوحيدة فيه تحديد وتعسف لما يمتلىء به الواقع من إضافات أخرى متعددة . والمهم هنا أن نذكر أن هذه التطورات المنطقية المصاحبة لتطورات أخرى رياضية قد أدت إلى تكشف أساس واحد لكلا المنطق والرياضة ، فتحقق بهذا قول ليبنتز من أن الرياضة ليست إلا استدلالا من مبادىء منطقية بمبادئ منطقية . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تكشف الصياغات والأشكال الرئيسية لكافة قضايا المنطق والرياضة على السواء ثم رد هذه القضايا إلى طائفة محدودة من الصيغ الأولية ذات الصبغة المنطقية . ونقصد بالصبغة المنطقية هنا « الصورية المحضة » التى يتحقق صدقها فى داخل تركيبها الداخلى وبدون التعبير عن أى واقعة من وقائع العالم الخارجى . ومن هذه الصيغ الأولية حددت قواعد مثل التركيب والتعريف وتحصيل الحاصل يمكن بواسطتها تحديد دلالة أى قضية لغوية مركبة بردها إلى قضايا أولى بسيطة . واعتبرت هذه القضايا الأولية البسيطة — ثمرة التحليل المنطقى — القضايا الوحيدة التى يمكن أن تكون لها دلالة حقيقية موضوعية ، لأنها وحدها — لبساطتها وأوليتها — يمكن أن تشير إلى المعطيات الخارجية . أما ما عداها من القضايا العامة فليست إلا تجميعات وتركيبات مهجنة مخلطة لا سبيل إلى التحقق من صدقها الخارجى

إلا بتحليلها تحليلا منطقياً – بحسب قواعد النظم التى قررتها هذه المدرسة – وردها إلى قضايا أولية لمعرفة مقدار انطباقها على المعطيات الخارجية . فالقضية السليمة صورة للواقعة الخارجية التى تمثلها وتعبر عنها . لو وجدت الواقعة صدقت القضية وإلا فهى كاذبة. فدلالة أى قضية إذن مرتبطة بمنهج تحقيقهاتحقيقا تجريبياً مباشراً كما يقول أصحاب هذه المدرسة . ولما كانت وقائع التجربة المباشرة لا تقوم إلا فى المعطيات الحسية كان من الضرورى لتحقيق أى قضية من القضايا العامة تحقيقاً تجريبياً . أن ترد إلى قضاياها الأولية التى تمثل وحدها هذه المعطيات الحسية تمثيلا مباشراً .

والتعابير اللغوية تحفل بالقضايا العامة التى لا سبيل إلى التأكد من صدقها الموضوعى إلا بتحليلها إلى عناصرها الأولى ومواجهتها بالمعطيات المباشرة لمعرفة مقدار انطباقها عليها . وعلى هذا ، فإمكانية التحقيق التجريبى المباشر هى المحك الوحيد على صدق القضية . والقضية الفاسدة هى التى يتبين لنا بتحليلها منطقياً – بحسب القواعد النظمية – أنها إما : ١ – متناقضة أو ٢ – لا تشير بحال إلى معطيات خارجية مباشرة أو ٣ – تتعارض مع قواعد النظم المنطق . وعلى هذا ، فكافة قضايا التعبير اللغوى ، ينبغى أن تخضع للتحليل المنطق لردها إلى عناصرها الأولى واستبعاد كل ما يخالطها من ملابسات سيكولوجية أو من اشتراك لفظى أو معنوى أو من مغالطات ميتافيزيائية .

على هذه المقررات تألفت فى سنة ١٩٢٨ مدرسة أسمت نفسها باسم « حلقة فيينا » تحمل لواء هذه الوضعية المنطقية وتتقدم بمنهجها التحليلى لتحقيق هدفين هما كما أشرنا من قبل :

١ – إقامة أساس سليم للعلم .

٢ – استبعاد التعبيرات الميتافيزيائية وإثبات بطلانها وخلوها من الدلالة والصدق الموضوعى .

والحق ، أن هذا الاتجاه ليس جديداً فى تاريخ الفكر بل يعد امتداداً للنزعة التجريبية الساذجة وإن تذرعت هذه المرة لا بأسلحة التحليل السيكلوجى أو النقدى وإنما بأسلحة التحليل المنطق ، واتخذت موقفاً أكثر تطرفاً ومغالاة . فكافة مذاهب التجربة الساذجة أو البسيطة تقف عند حدود المعطى الحسى ولا تتعداه ، فهو عندها الحد النهائى لكل معرفة صادقة بل هو « الأول والآخر

والظاهر والباطن» على حد تعبير الدكتور زكى نجيب محمود . وقيمة الصدق فى قضايا التعبير هى مقدار انطباقها على معطيات حسية . إلا أن المدرسة الوضعية المنطقية تستلزم — فوق هذا — رد كافة القضايا إلى قضايا أولية بسيطة بالتحليل المنطقى . وهكذا نجد أنفسنا داخل هذه المدرسة محدودين بحدود تعبير لغوى يتميز بالأولية والبساطة ويشير إلى معطى حسى مباشر . أما خارج هذه الحدود فلا توجد مقولة صدق . تلك هى الخطوط الرئيسية لهذه المدرسة . والواقع أن وجهة نظر كهذه لا بد أن تكون لها نتائج فى مختلف الأبنية الإنسانية من دين وأخلاق وفن وعلم . وعلى الرغم من أننا نريد أن نقصر هذا المقال على النتائج العلمية، إلا أننا مضطرون أولا إلى الإشارة بصورة عابرة إلى نتائجها فيما يتعلق بالمجالات الأخرى التى ذكرناها .

٣ — ولكن ، قبل التعرض لهذا ينبغى أن نعرض أولا للمدرسة من حيث تماسكها الداخلى . فلقد سبق أن ذكرنا أن لهذه المدرسة هدفين : الأول ، إقامة أساس سليم للعلم . وهذا ما سنؤجل مناقشته إلى ما بعد . والثانى : استبعاد كافة العناصر الميتافيزيائية من التعبير . ولنبحث الآن فى مقدار تحقيق هذا الهدف الثانى فيما يتعلق بالمدرسة نفسها . فالواقع أن المدرسة الوضعية المنطقية لا تستطيع أن تقضى على الميتافيزياء بدون أن تقضى على نفسها كذلك ، لتداخل كثير من العناصر الميتافيزيائية فى صميم منهجها وجهازها التحليلى . ويتضح لنا هذا من أمور أربعة :

١) بهذا المنهج التحليلى المنطقى وبهذه المواجهة المباشرة لمعطيات الحس ، تجهد هذه المدرسة لتلافى كل تفكير قبلى ، إلا أن منهجها على الرغم من ذلك يسلم بوجود أنماط معينة من القضايا تلعب دوراً رئيسياً فى صياغته . غير أن هذه الأنماط لا تقبل التحقيق التجريبى . فهى صورية بحتة ، صيغ لا دلالة لها ، ولا تشير بشىء إلى معطيات خارجية ولا تتدخل المعطيات فى تحديدها . فهى ليست إلا قضايا أولية نظمية ، لا محتوى لها ، لا تؤكد شيئاً ولا تثبت شيئاً بل مجرد تحصيل حاصل . إلا أنها الأساس الذى يقوم عليه جهاز التحليل المنطقى . والواقع ، أن هذه الصيغ الصورية لا تتفرق فى شىء عن القبليات التقليدية . هذا إلى جانب أن الوسائل الاصطلاحية الأخرى التى تقوم عليها عملية التحليل كالتعريف والتجريد والتركيب . . إلخ . عمليات لا تحددها

طبيعة المعطيات وإنما هى عمليات مفروضة من العقل وحده . فأشياع هذه المدرسة على الرغم من إنكارهم أن الإنسان يولد ولديه أفكار وتصورات قبلية ، فإنهم يسلمون بأن الإنسان يولد ولديه قدرات معينة على التجريد والتعريف وصياغة الرموز . . إلخ . إلا أن هذه القدرات ليست من المعطيات وإنما هى جزء من الذات العارفة ، ولا تكاد تختلف فى طبيعتها ووظيفتها عن القبلى التقليدى .

وهكذا نجد أنه على الرغم من أن أشياع هذه المدرسة يقررون أن دلالة أى قضية فى منهج تحقيقها تحقيقاً تجريبياً ، فإن القضايا الأساسية التى يقوم عليها جهازهم التحليلى قضايا لا يمكن إثباتها إثباتاً تجريبياً . فإذا كان أشياع المدرسة يعدون كل قضية غير قابلة للتجريب قضية فاسدة ميتافيزيائية ، اتضح لنا تأصل العناصر الميتافيزيائية فى جهازهم المنهجى نفسه .

ب) تقوم هذه المدرسة على مصادرة قبلية وإن لم تعترف بها صراحة هى قابلية الواقع الخارجى للانطباق على قواعد المنطق وصياغاته . وهى مصادرة ميتافيزيائية مثلى تذكرنا بالرأى التقليدى القديم القائل بأن هناك اتفاقاً طبيعياً بين الفكر والواقع . والمدرسة الوضعية المنطقية لا تقول بالطبع بأن هناك اتفاقاً طبيعياً بين الصياغة المنطقية والواقع ، لأن كلمة « طبيعياً » كلمة ميتافيزيائية وفيها تسليم بالقبلية ، إلا أن منهجها يتضمن القول بأن السلامة المنطقية فى التركيب اللغوى ضمان على الصدق الموضوعى . والاختلاف طفيف بين الرأى القديم والمصادرة الجديدة وإن كانت الأخيرة أكثر تطرفاً ، إذ أنها تقصر قيمة الصدق الموضوعى على سلامة الصياغة النظمية وتحدد الموضوع الخارجى بحدود التعبير المنطقى . وهذه مصادرة قبلية فى حاجة إلى تحقيق تجريبى لا سبيل إليه .

ح) تقوم هذه المدرسة بتحليل اللغة تحليلا منطقياً بحسب قواعدها النظمية ونتائج هذا التحليل نتائج سليمة وقيمة إلا أنها قاصرة . إذ أن اللغة كائن وظيفى فى مجال سيكلوجى واجتماعى إلى جانب أنها عناصر وعلاقات . والاقتصار على الجانب التحليلى من اللغة فيه عدم استبصار بوظيفتها الحية . كعامل أساسى للتكامل الاجتماعى . ولا تقف هذه المدرسة عند حدود هذا التناول القاصر للغة وإنما تتعداه إلى إقامة بناء مذهبى فى طبيعة الواقع الخارجى على أساس هذا التناول القاصر . وطبيعة الشىء — أيا كان — ليست فى عناصره الداخلية التحليلية فحسب ، وإنما فى وظيفته التركيبية كذلك . فالمقولات النحوية مقولات منطقية

بالتحليل ، وهذا حق . ولكنه ليس الحق كله . لأن اللغة إلى جانب هذا ظاهرة حية تتجاوز حدود عناصرها وعلاقتها الداخلية . وديناميكية اللغة حقيقة أخرى غير صوريتها التى هى إحدى مظاهرها المتعددة . والاقتصار على مظهر دون مظهر موقف ميتافيزيائى فيه تعسف . باعتبار أن إحدى مفهومات الميتافيزياء أنها منهج للدراسة بحسب خطة واحدة . والمدرسة الوضعية المنطقية بمنهجها التحليلى لا تدرس اللغة الإنسانية وإنما العناصر الداخلية فى تركيب هذه اللغة ولا تحفل بدلالتها كوظيفة فى مجال ترتفع فوق عناصرها الداخلية ؛ وذلك راجع إلى أن منهجها لا يصلح لتناول ظاهرة اللغة فى حقيقتها التركيبية . إلا أن هذه المدرسة كما قلنا لا تقف عند هذا الحد بل تتخذ من نتائجها التحليلية سنداً لإقامة موقف مذهبى بإزاء الواقع الخارجى ، وذلك بتحديدها قيمة الصدق فى القضايا اللغوية — كما رأينا من قبل — بحدود التجريب البسيط المباشر .

وهذا ينقلنا إلى المأخذ الرابع .

د) تعتبر هذه المدرسة أن قيمة الصدق فى التركيب اللغوى تتوقف على إمكانية التحقيق التجريبى المباشر . ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إنها بمنهجها التحليلى المنطقى وموقفها التجريبى البسيط لا تستطيع أن تقدر وجود شىء لا يمكن وصفه بحدود تجريبية . وعلى هذا فما لا يمكن وصفه بحدود تجريبية لا وجود له . وهذه النتيجة — كما سنرى — إلى جانب مجانبتها للصواب فيما يتعلق بالنظرية العلمية وطبيعة حقائقها نتيجة تعسفية تكاد أن تكون من قبيل المسلمات القبلية التى لا سند موضوعى لها . فما ليس بقابل للتحقيق التجريبى المباشر فى حدود المعطيات الحسية خرافة ميتافيزيائية ، والقضايا اللغوية غير قابلة للتحليل المنطقى قضايا ميتافيزيائية فاسدة ؛ وهذا إطلاق تزمتى لا موضوعية فيه . وبدلا من أن تقف هذه المدرسة موقفاً منهجياً سليما بأن تعتبر أن منهجها التحليلى يحدد من مجالات المعرفة ، تقصر هى مجالات المعرفة على حدود منهجها التحليلى ، وتعد كل ما هو خارج موضوعات هذا المنهج حقائق مزورة . وبدلا من القول بأن المنهج التحليلى يضيق من حدود الواقع الخارجى ، تذهب هذه المدرسة إلى القول بأن الواقع الخارجى له من الضيق ما لمنهجهم التحليلى المنطقى . وهذا كما نرى موقف ذاتى مثالى يرتكز على حركة ميتافيزيائية مثلى ، إلى جانب أنه يختلف مع طبيعة المعرفة العلمية ونتائجها . فالنظرية العلمية تحفل بالحقائق السليمة على الرغم

من أنها غير قابلة للتحقيق التجريبى المباشر فى حدود المعطيات الحسية . وعلى الرغم من أنها لم تكن ثمرة مواجهة هذه المعطيات مواجهة مباشرة بل كانت نتيجة استدلال تجريدى . فاكتشاف السيار « نبتون » عن طريق تعليل عدم الانتظام فى حركة السيار « أورانوس »[1] ، واكتشاف أجسام جديدة نتيجة للخانات الخالية فى جدول « مندليف » ، وفرض المكان — زمان ، وفرض البناء الداخلى للذرة . . إلخ . . إلخ . كلها حقائق علمية لم تسمح المعطيات الحسية المباشرة بالتأكد منها قبل صياغتها بل إن بعضها لا سبيل إلى التحقق منه تحققاً تجريبياً بسيطاً على الرغم من تحقق صدقها الموضوعى .

وهكذا يتضح لنا أن المدرسة الوضعية المنطقية بحدودها المنهجية قد جعلت من المستحيل التعبير عن القوانين العامة والتصورات العلمية التى لا يمكن أن تشير مباشرة إلى معطيات حسية . وعلى هذا فمحاولة هذه المدرسة للتخلص من العناصر الميتافيزيائية فى المعرفة قد دفعها إلى التعثر فى موقف ميتافيزيائى كامل لا يقل تطرفاً عن المواقف الميتافيزيائية المعروفة وذلك نتيجة لتحديدها للمعرفة العلمية بحدود القضايا الأولية المنطقية والمعطيات الحسية .

ويتساءل الدكتور زكى نجيب محمود فى سياق مقالته هل يجوز الاستدلال على حقيقة موضوعية بصرف النظر عن إمكانية إدراكها إدراكا حسياً . ويجيب على هذا التساؤل جواباً « بسيطاً وهاماً » هو جواز هذا لو كان من شأن القول بهذه الحقيقة الموضوعية أن يغير من شكل العالم . والواقع أن هذا الجواب فيه إدخال لمصادرة برجماسية لاتتفق والمبادئ الأساسية للمدرسة الوضعية المنطقية . يقول الدكتور « إنك إذا فرضت وجود شىء ثم تبين أن العالم لا تتغير صورته إذا ثبت فرضك أو إذا أخطأ ، فالفرض « لغو باطل لا معنى له » ؛ فإذا قلت لى — مثلا — إن وراء هذا الستار رجلا مختبئاً ، كان قولك ذا معنى ، لأن العالم تتغير صورته إذا صدق قولك عنه إن كذب . . . ولكن ما الذى يتغير فى العالم إطلاقاً إن صدق أو كذب افتراضنا بأن وراء ظواهر البرتقالة برتقالة فى ذاتها » ؟ » وهذا قول لا يتفق كما قلنا مع المبادئ الأساسية للمدرسة . فقيمة الصدق عندها إنما تتحقق بإمكان التحقق التجريبى ، أما المفاضلة بين الموضوع الذى يغير شكل العالم والموضوع الذى لا يغيره فمفاضلة ذاتية لاتحتكم إلى

(١) جاءت هذه الحقيقة العلمية على نحو معكوس فى مقال « الدرك الحسى »

أساس موضوعى . فالرجل المختبىء خلف الستار ، أو وجود البرتقالة فى ذاتها ، أو قيام علاقة فنية بين عناصر لغوية ، أو حلم يقظة أو حركة سابحة فى الهواء أو الفواصل المكانية الزمانية كلها موجودات لا مجال للمفاضلة بينها على أساس تغير شكل العالم أو عدم تغيره ، وإنما تقوم المفاضلة على مقدار تحققها بحسب شروط المعرفة العلمية لا التجربة الساذجة المحدودة بحدود المعطيات الحسية أو مجرد المصادرة على تغير شكل العالم بها .

من هذه النقط الأربع التى عرضنا لها يتبين لنا مقدار ما تورطت فيه هذه المدرسة من انحرافات ميتافيزيائية فى داخل جهازها المنهجى نفسه التى تجهد به لاستبعاد كافة العناصر الميتافيزيائية من التعبيرات اللغوية .

٤ — ذكرنا من قبل أن لهذه المدرسة نتائج فى الدين والأخلاق والفن والعلم وقلنا أننا سنعرض بالتفصيل لموقفها من النظرية العلمية خاصة ، ولكننا سنعرض أولاعرضاً عابراً لما تلقيه هذه المدرسة من ظلال على التعبيرات الدينية والأخلاقية والفنية .

يهاجم بعض المفكرين المعاصرين المدرسة الوضعية المنطقية على أساس أنها تهدر من قيمنا الدينية والأخلاقية والفنية على السواء ؛ فهى بتحديدها لقيم الصدق بحدود التجريب المباشر تجعل من كافة هذه القيم لغواً باطلا . والحق أن الأساس الذى يستند إليه هؤلاء المفكرون أساس تقويمى غير علمى ، والدفاع عن القيم مبحث لا يهمنا فى كثير أو قليل . والمأخذ الحقيقى الذى نأخذه على هذه المدرسة فيما يتعلق بالتعبيرات الدينية والأخلاقية والفنية هو مواجهتها لهذه التعبيرات مواجهة قاصرة من الناحية المنهجية . فالتعبيرات الدينية والأخلاقية ليست مجرد علاقات بين عناصر تخضع لقوانين النظم المنطقى الصورى وإنما هى ظواهر حية وكائنات وظيفية فى مجال . وتقدنا لهذه المواجهة القاصرة لا يختلف عما سبق أن قلناه فيما يتعلق بموقفها من اللغة عامة . فالتعبيرات الدينية والأخلاقية بصرف النظر عما تشير به إلى صدق موضوعى أو لا تشير ، دلالات حية تتضمن شحنات وجدانية واجتماعية تتجاوز حدود العلاقات المنطقية التى تكشفها هذه المدرسة بمنهجها التحليلى فى القضايا اللغوية . وكذلك الحال بالنسبة للتعبيرات الفنية ، فالتعبير الفنى اللغوى فى الحقيقة ليس إلا خلقاً لعلاقات جديدة بين عناصره . وهذه العلاقات الجديدة لا تخضع للنظم المنطقى ولا تقف عند حدود الدلالة اللغوية القاموسية أو الدلالة البلاغية بل وتتجاوز — وقد تتجانف

مع منطق الشعور العادى ، وترتفع فوق كل هذه الحدود لتكون بنفسها « موقفاً فنياً » يشيع فى عناصره اللغوية الاصطلاحية دلالات مجالية مستحدثة . فالحقيقة الفنية مرحلة على مبعدة من أى تحديد منطق أو دلالى قاموسى بل سيكلوجى قاعدى . فالوقوف عند حدود التحليل المنطقى للتعبيرات الفنية فيه مجانبة تامة لطبيعة الظاهرة الفنية .

إلا أن هناك مسألة جديرة بالتدبر . فنحن نعرف أن الفن الحديث خاصة تقوم مشاكله الأساسية على ما يسمى بالصياغة . فالفن الحديث فى الحقيقة مغامرة لكشف صياغات . والصياغة الفنية ضرورة صورية بين عناصر . إلا أن هذه الضرورة الصورية فى الصياغة الفنية ضرورة نسبية لأنها تتعلق بمجال كل عمل فنى على حدة أو مدرسة فنية بعينها . فهل يمكن بواسطة المنهج النظمى للمدرسة الوضعية المنطقية تحديد طبيعة الصياغة الفنية — فى الشعر مثلا — تحديداً رياضياً منطقياً ، ما دامت هذه الصياغة تتحقق قيم الصدق فيها تحققاً داخلياً نتيجة لصوريتها . والحق ، أنه لو قامت هذه الدراسة — ولعلها قائمة بالفعل وإن لم أعرف عنها شيئاً — فإنها ستساهم مساهمة جدية فى تفهم كثير من المشكلات الفنية المعاصرة ؛ إلا أنها — على الرغم من هذا — ستكون دراسة محدودة لأنها ستعجز عن مطاولة « الإبداع التلقائى » الذى تتميز به الصياغة الفنية . ولكن حسب هذه الدراسة أن تؤدى إلى تحديد الأنواع المختلفة للصياغات الفنية وتبين طبيعة مقوماتها الصورية .

٥ — أما موقف المدرسة الوضعية المنطقية من النظرية العلمية فهو هدفنا الحقيق . رأينا فيما عرضناه من منهج هذه المدرسة أنها تقف عند القضايا الأولية القابلة للتجريب المباشر فى حدود المعطيات الحسية . ورأينا كيف أنها تعتبر القضايا العامة تجميعات عقلية مخلطة تتداخل فيها عناصر غير موضوعية ، ولهذا تجرى عليها تحليلها المنطقى تبعاً لقواعدها فى النظم لتردها إلى وحدات أولية تصلح للتجريب البسيط الذى هو المحك الوحيد لصدقها . من خلال هذا تتضح لنا الحدود المقفلة التى تضعها للنظرية العلمية . فالقوانين العامة كما نعرف ، صياغات عامة تجريدية لا تشير إلى معطيات حسية مباشرة . وعلى هذا فمثل هذه القوانين — بحسب بروتوكول هذه المدرسة — لا تعتبر ذات دلالة صدق موضوعى . فهى ليست ذات مضامين واقعية لطابعها التجريدى وعدم تصويرها

تصويراً مباشراً للمعطيات . وهي ليست إذن صادقة أو كاذبة . ولا تقول شيئاً عن العالم الخارجي ، بل ليست ذات فحوى أو مضمون خارجي . والدلالة الوحيدة للقوانين عند أصحاب هذه المدرسة أنها اتجاهات أو قواعد للسلوك أو مجموعة من التعليمات العامة التي يمكن منها صياغة قضايا جزئية أولية صالحة للتجريب المباشر . إذ في مقدورنا أن نحقق القضية الجزئية الأولية المستخلصة من القانون ، ولكن لا سبيل إلى التحقق تجريبياً من القانون نفسه ؛ وعلى هذا فهو لا يشير إلى أي واقعة موضوعية . والمقصد الوحيد للقوانين أنها تخطيطات أو نماذج يمكن بواسطة المناهج التحليلية أن نستخلص منها تقريرات ذات معنى واقعي . وهكذا تنتفي عن القانون صفته باعتباره وصفاً للوقائع ويصبح فحسب تركيبات تصاغ منها القضايا القابلة للتجريب ؛ وبتعبير آخر تنتفي عن القانون صفته التقريرية ويصبح أداة للبحث وتقترب دلالته من دلالة التجربة نفسها باعتبارها هي أيضاً أداة للبحث .

والنتيجة الطبيعية لهذا الموقف أن تحدد النظرية العلمية بحدود القضايا الجزئية الأولية — ثمرة التحليل المنطقي — الصالحة للتجريب البسيط ، وأن تصبح الحقيقة العلمية خارج حدود المعطيات الموصوفة بالقضايا الأولية خرافة ميتافيزيائية .

بهذه الخطوط العامة يتضح لنا موقف المدرسة الوضعية المنطقية من النظرية العلمية كنتيجة طبيعية لجهازها التحليلي المنطقي .

والحق ، أن هذا الموقف ليس جديداً في تاريخ الفكر — كما سبق أن ذكرنا — بل هو امتداد لمدرسة التجريب البسيط متذرعة هذه المرة بأسلحة من التحليل المنطقي الرمزي بدلا من التحليل السيكلوجي أو النقدي كما فعلت المدارس السابقة . وعلى الرغم من إمكان رد هذه المدرسة الوضعية المنطقية من الناحية المذهبية إلى غالبية المدارس التحليلية منذ القرن الثامن عشر إلا أنها في الحقيقة تنتسب مباشرة إلى مفكري أواخر القرن التاسع عشر من نقاد النظرية الفيزيائية من أمثال ماخ وبيرسون ودوهم وغيرهم ، وإن اعتبر ماخ الأب الحقيقي لهذه المدرسة من الناحية المذهبية . إلا أننا نعرف أن أمثال هؤلاء المفكرين لم يكن موقفهم المذهبي إلا رد فعل للأخطاء التي تورطت فيها النظرية التقليدية في الفيزياء . فلقد تكشف لهؤلاء المفكرين ما تشتمل عليه تلك النظرية من عناصر

تشبيهية إنسانية وما تعتمد عليه من أصول نسبية وقيم لاهوتية . إلا أن خطأهم الأكبر يتلخص فى أنهم بمحاولتهم تخليص الفيزياء من هذه الأخطاء العلمية قد حددوا النظرية العلمية بحدود قاصرة . فاخ وبيرسون مثلا قد قصرا المعرفة العلمية على حدود التجريب البسيط والمدرك الحسى . وتوهم قد دمغ النظرية العلمية بطابع النسبية والرمزية والمواضعة . وكان ماخ يعبر عن أمله فى اختفاء الذرات أخيراً عن نظرية الحرارة لأنها تتجاوز الحدود التجريبية البسيطة التى حدد بها النظرية العلمية ، وما كان بيرسون ليقبل حقيقة تتعدى حدود التأثير الحسى المباشر . ويرى أن الجسيمات والذرات أمور غير حقيقية ويسخر من القول بوجود ما وراء الحسى ، ولا يرى فارقاً بين القول بوجود « الأشياء فى ذاتها » وجوداً حقيقياً وبين القول بوجود الذرات والجسيمات . على أننا نعرف أن هذه النزعات الفكرية كما قلنا — كانت رد فعل للأخطاء التى تورطت فيها النظرية الفيزيائية التقليدية .

أما فيما يتعلق بالنتائج الفيزيائية الحديثة فإن الموقف يختلف بريمته . وإذا كنا قد قلنا إن المدرسة الوضعية المنطقية تستند مذهبياً إلى نتائج أبحاث تلك النزعات الفكرية ، فإننا نرى مقدار مجانبة هذه المدرسة للمفهوم الحديث للعلم بإنكارها للمضامين الحقيقية فى المعرفة العلمية .

٦ — العلم الفيزيائى الحديث فى صورته العامة محاولة جدية للتخلص من كافة العناصر التشبيهية الإنسانية والأصول اللاهوتية والحدود النسبية التى كانت تنوء بثقلها الفيزياء التقليدية . وعلماء الفيزياء فى القرن العشرين بزعامة إينشتين وبور وهيزنبرج وغيرهم قد كشفوا لنا إلى أى حد اصطبغت الفيزياء التقليدية بالصبغة الذاتية ، وليست الفيزياء الحديثة — كما قلت — إلا محاولة لتخليص النظرية العلمية من « منظارنا الإنسانى » ومواجهة الحقيقة الموضوعية « فى ذاتها » . وإن تكن هذه المحاولة قد دفعت إلى تغيير طبيعة الموضوع الفيزيائى أو إعطائه طابعاً غير الطابع القديم . فبدلا من « الشيئية » التى كانت تميز موضوعات الفيزياء القديم ، أصبحت موضوعات الفيزياء الحديثة هى العلاقات المجالية نتيجة لقيام الفيزياء الحديثة على أساس رياضى .

ولقد تحققت الأهداف الأولى للفيزياء الحديثة فى النظرية النسبية . والدلالة الحقيقية لهذه النظرية تعنى موت كل مذهب ظاهرى نسبى فى المعرفة العلمية .

فمبدأ النسبية هو مبدأ عدم نسبية الحقيقة الواقعية التى هى موضوع العلم . فالواقعة العلمية فى النظرية النسبية حقيقة كونية ووجود مستقل فى ذاته ، مستقل عن وجهة النظر الجزئية المباشرة . ولقد استطاعت النظرية النسبية — كما نعرف — أن تصوغ قوانينها صياغة بحيث تكون مستقلة عن مواضع وحركات الملاحظ وذلك باستخلاص علاقات ثابته لكافة التغييرات والتعديلات التى تلحق بالإحداثيات الأربع . وبهذا استطاعت لأول مرة فى تاريخ العلم أن تقدم لنا طبيعة خالصة من ملاحظاتنا الشخصية ومقاييسنا النسبية . فالظاهرة العلمية فى النظرية النسبية صحيحة لا بالنسبة إلا الملاحظة القائم على الأرض أو على الشمس أو بالنسبة إلى ملاحظ خيالى قائم فى منطقة ما من المكان المطلق ويعتبر ثابتاً (وهذه وجهة نظر نيوتن التقليدية) وإنما هى صحيحة بالنسبة لكل ملاحظ ممكن أو متخيل على السواء . وهكذا أصبحت الظاهرة العلمية متحققة خارج الملاحظ بطريقة مطلقة وتم الفصل بين ما هو خاص بالملاحظ الإنسانى وما هو خاص بالطبيعة الخارجية . فلو قارنا مثلا بين نظرية المكان والزمان عند كل من نيوتن وكانط واينشتين ، لوجدنا المكان والزمان عند كانط قاليين للفكر ، ووجدنا المكان والزمان عند نيوتن مصادرة ميتافيزيائية تقوم على مسلمات لاهوتية متوارثة ، أما عند اينشتين فالزمان — مكان حقيقة علمية مرتبطة بالكون باعتباره مستقلا عن الأنا المدركة . فهو إذن زمان — مكان موضوعى يكاد أن يكون « الشىء فى ذاته » بالمصطلح الفلسفى .

وإذا كانت نظرية النسبية تقتصر على الهندسة العامة للكون ، فإن نظرية الكم تتعلق بالتركيب الداخلى للموضوعات الكونية ، وتعتبر فى الحقيقة خطوة أبعد من النسبية فى طريق الواقعية والموضوعية . ويهمنا هنا من هذه النظرية أمران : —

١) قضاءها على المعنى الجبرى العلى للقوانين العلمية ، هذا المعنى الذى كان يؤدى ببقايا إنسانية فى قلب الصياغات العلمية . أما القوانين فى حدود هذه النظرية فقوانين إحصائية . والفرق بين القانون الجبرى القديم والقانون الإحصائى أن الأخير لا يسمح لنا بالتنبؤ بظاهرة محددة وإنما يعرض فحسب للنتيجة الكلية المتعلقة بطائفة من الظواهر المماثلة . والنتيجة الإحصائية لا ترتبط بواقعة محددة أو معطى معين وإنما هى تحديد تقاربى لمجموعات كبيرة من الظواهر .

ب) الأمر الثانى يتصل « بمبدأ عدم التحديد » أو عدم اليقين الذى أثار كثيراً من الجدل حول مدلوله الحقيق . وكان له صدى عند كل من كتب عن الفيزياء الحديثة . ولكنه مبدأ سيئ الحظ إذ حمل من التفسيرات ما أخرجه عن مدلوله الحقيق . فلقد اتخذه كثير من العلماء دليلا على إبطال العناصر الذاتيةفى النظرية العلمية كما اتخذه آخرون دليلا على أن الكون لا يمسكه نظام معين ، وبهذا جعلوا منه تكأة للعودة إلى الله القديم . وحقيقة هذا القانون ليست إلا توكيداً حاسماً للواقعية الموضوعية التى تتسم بها الفيزياء الحديثة . هذه الواقعية التى تتحقق بمعزل عن ملابسات الإنسان المدرك ووسائله الإدراكية . ففى الفيزياء التقليدية كان من الممكن القول بأن جسيما ما له فى وقت معين موضع محدد وسرعة محددة يمكن معرفتهما . فلو عرفنا مواضع وسرعات الجسيمات فى لحظة معينة أمكن أن نحسب بدقة مواضعها وسرعاتها فى أى لحظة أخرى . إلا أن فيزياء الكم تعارض هذا كله وتنتهى إلى أنه لا يمكن تحديد موضع وسرعة جسيم ما فى وقت واحد. ذلك لأن أى عملية دقيقة تجرى لتحديد موضع الإلكترون تغير من سرعته . وبالعكس ، العملية التى تحدد سرعته تؤدى إلى تغيير موضعه . وكلما زادت الدقة فى قياس كل من الموضع والسرعة ، كلما زاد عدم اليقين فيما يتعلق بكليهما . ويتبع هذا أن سرعة الألكترون وموضعه فى لحظة معينة لا يمكن توكيدها توكيداً دقيقاً . وإنما يقال إنها قابلة لأن تحدد فحسب بدرجة من عدم التحديد أعطيت لها قيمة عددية تسمى باسم « ثابت بلانك » وليس الأمر هنا نتيجة لنقص فى أدواتنا القياسية ولا عدم تحديد الجسيمات نفسها فيما يتعلق بمواضعها وسرعاتها ، وإنما الدلالة الوحيدة لهذا المبدأ أنه لا معنى للقول عن جسيم ما بأن له موضعاً محدداً وسرعة محددة فى وقت واحد . وبهذه الدلالة يتضح لنا عدم جواز أى تفسير ذاتى أو لاهوتى لهذا المبدأ إذ أنه ليس غير تقرير عن ظاهرة طبيعية فى المجال الميكروفيزيائى . والنتيجة التى نستخلصها منه أنه أصبح من الممكن فى المجال الميكروفيزيائى أن نحدد الدور الذى تلعبه أدواتنا القياسية فى مواجهة ظواهر موضوعية خالصة وأن نفصل بينهما فصلا يمكن تحديده تحديداً قياسياً . وهكذا يتبين لنا مقدار الموضوعية الواقعية لهذا المبدأ على الرغم من أن موضوعاته ليست فى التناول الإدراكى المباشر .

وباستعراضنا للخطوات السابقة يتبين لنا أن النظرية الفيزيائية الحديثة

باستبعادها للمواقف النسبية (نظرية النسبية) وبتوغلها فى الظواهر الميكروفيزيائية وبتحديدها للقوانين بحدود إحصائية (نظرية الكم) وبقيامها على أساس رياضى محض من ناحية المنهج ، تتميز بأمور ثلاثة

(١) أنها تتعلق بموضوعات خارجية خالصة .

(٢) أن هذه الموضوعات تختلف اختلافاً تاماً عن الموضوعات الإدراكية المباشرة .

(٣) أن هذه الموضوعات لا تتسم بطابع « الشيئية » الذى كان يطبع موضوعات الفيزياء التقليدية وإنما تتسم بأنها موضوعات علاقية مجالية .

وإذا كانت هذه هى الخطوط العامة للفيزياء الحديثة وإذا كنا نعرف — كما عرضنا من قبل — أن المدرسة الوضعية المنطقية تحدد المعرفة بحدود القضايا الأولية — ثمرة التحليل المنطقى الرمزى — وبحدود المعطيات الحسية المباشرة ، اتضح لنا إلى أى حد عجزت هذه المدرسة عن وضع أساس سليم للعلم ، بعد أن اتضح لنا من قبل تضمن كثير من العناصر الميتافيزيائية فى جهازها المنهجى . وبهذا يصح القول بأن المدرسة الوضعية المنطقية لم تحقق شيئاً من أهدافها إلى جانب استنادها على منهج قاصر .

٧ — إذا كان الفكر المعاصر يواجه مشكلات عصية لا حصر لها ، فإن الارتماء فى أحضان الوضعية المنطقية لا يعنى إلا الهروب من مواجهة هذه المشكلات . فالوضعية المنطقية بعزوها المشكلات الرئيسية المعاصرة إلى عدم الدقة فى استعمال التعبيرات اللغوية إنما تدعى ادعاء قبلياً بأن طبيعة الواقع الخارجى ينبغى أن تتفق مع تعريفاتنا المنطقية المحدودة . إلا أن الوجهة العلمية الصحيحة ليست فى البحث عن الدقة الداخلية فى التعبير وإنما فى مواجهة الظواهر الخارجية مواجهة شاملة تقتضى مراعاة كافة الجوانب والمجالات على الرغم من خروجها على حدود المنطقية الصورية .

والهدف الحقيقى للعلم هو محاولة تكشف العلاقات الكامنة وراء المدرك الحسى المباشر . فخلف الظواهر الحسية عالم كامل يفقده التقدم العلمى إنسانيته شيئاً فشيئاً ويجعل منه مع الزمن موضوعاً واقعياً خالصاً . والوضعية المنطقية بإصرارها على الدقة الداخلية لقضايا التعبير وبوقوفها عند حدود المعطيات الحسية إنما تقيم مذهباً ميتافيزيائياً ذاتياً يقصر عن مواجهة الظواهر العلمية إن لم يكن

بلغيها ، ولا يستطيع أن يقدم لنا شيئاً عن الحقيقة القائمة فيما وراء المدرك الحسى المباشر .

والخطأ الأكبر فى مدرسة الوضعية المنطقية هو وضعيتها المنطقية ، أى اعتبار أن العلاقة بيننا وبين الواقع الخارجى إنما تتحقق دلالة الصدق لها بكمال الصياغة المنطقية الصورية .

ولقد قلت فى بداية هذا المقال إن من عوامل نشأة هذه المدرسة متناقضات حياتنا البورجوازية المعاصرة ، ولكنى أؤجل الحديث عن هذه الناحية إلى مقال قادم .

محمود أمين العالم

Résumé

AU DELA DU PERCEPT SENSIBLE

par

Mahmoud Amine El-'Alem

Sous le titre de "Percept Sensible" M. Zaki Naguib Mahmoud a publié dans le numéro précédent un article dans lequel il soutient que la connaissance humaine ne peut pas dépasser les données sensibles immédiates, s'inspirant en cela de la doctrine du Positivisme logique.

Le présent article a pour but de réfuter cette doctrine. L'auteur commence par exposer les principes généraux de cette école. Puis il discute les deux buts principaux que le Positivisme logique cherche à atteindre, à savoir:

1° Eliminer la métaphysique. 2° Trouver une base solide et certaine sur laquelle fonder la science.

En ce qui concerne le premier point, l'auteur montre que cette école présuppose une base métaphysique. En effet, a) la méthode d'analyse mathématique se base sur des invérifiables; b) elle implique un postulat a priori qui affirme que les régles de la syntaxe logique s'appliquent entièrement au réel au point de l'épuiser; c) son attitude analytique incompréhensive du langage; d) son attitude toute subjective qui réserve les valeurs de véracité aux seules propositions élémentaires susceptibles de vérification empirique.

De plus, en ce qui concerne le fait religieux, moral ou artistique, tels qu'ils sont interprétés par cette école, l'auteur se contente de souligner l'incapacité de la méthode positiviste logique de manier ces faits sans les dénaturer.

En ce qui concerne le second point, l'auteur rappelle les sources doctrinales de cette école, puis analyse son attitude vis-à-vis de la loi scientifique. Cette attitude est inconciliable avec les résultats de la physique moderne, spécialement dans le domaine de la théorie de la relativité et celle des quanta. L'auteur voit dans la physique moderne une tentative sérieuse pour rendre objective la théorie scientifique et pour envisager le réel en soi. Ainsi, le Positivisme logique en supposant comme cause de la problématique moderne, l'imprécision des syntaxes logistiques et en se bornant aux limites des données sensibles établit un système qui contre toute apparence est tout à fait subjectif, voire solipsiste.